



جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر

نحو نقلة نوعية فى التعليم

٢٠١٢/٢٠١١ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧

من كلمات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك
بمناسبة توقيع سيادته على قانون
كادر المعلمين فى ٢١ يونيو ٢٠٠٧

إن مواصلة تطوير منظومة التعليم تمثل مطلباً رئيسياً لا يحتمل التأجيل...
فكل سياساتنا وجهودنا لا بد أن تبدأ بالإنسان المصرى... وتنتهى إليه
باعتباره محوراً وغايتها ومحركها والمستفيد منها.

إن قضية الجودة هى التحدى الأكبر أمام مسيرة عملنا الوطنى... وهى
تتجاوز جودة التعليم إلى جميع قضايا المجتمع.

سنمضى فى المزيد من الخطوات للتوسع فى إتاحة التعليم الأساسى
وتطوير جودته... نواصل تطوير التعليم الفنى ومراكز التدريب المهنى
... نعزز المشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلى فى قطاع
التعليم، نتوسع فى تطبيق اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية
بالمحافظات... ونثق فى أننا على الطريق الصحيح.

تقديم الأستاذ الدكتور/ يسرى الجمل وزير التربية والتعليم

ثمة حقيقة أساسية فى مصر، تتمثل فى إيمان القيادة السياسية بأن التعليم حق ديمقراطى إنسانى لجميع أبناء مصر، وهو مدخل مصر إلى التقدم، وقاطرة التنمية والنهضة، ووسيلة وأداة لتحقيق سياسات الدولة فى التنمية والإصلاح الشامل لكل جوانب الحياة.

وتتجلى هذه الحقيقة بكل وضوح فى مجموعة من الوثائق التاريخية المهمة التى تعتبر منطلقات أى عمل وطنى فى تطوير التعليم، وهى:

أولاً: البرنامج الانتخابى للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٥، حيث قدم الرئيس رؤية للإصلاح الشامل لكل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى مصر. واحتل إصلاح التعليم بؤرة الاهتمام فى هذه الرؤية، وشمل برنامج الرئيس كل جوانب التعليم، من خلال رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى والمهنى للمعلم، بإنشاء كادر خاص للمعلمين، وبناء المدارس، والارتقاء بجودة التعليم، الأمر الذى يعنى الإصلاح الشامل للمناهج وطرق التدريس، وتكنولوجيا التعليم، وإنشاء هيئة مستقلة للاعتماد التربوى وضمان الجودة، والاهتمام بالمناطق النائية، ودعم الأسر الفقيرة لضمان مواصلة تعليم أبنائها.

ثانياً: بيان الحكومة الذى قدمه السيد رئيس مجلس الوزراء أمام مجلس الشعب، حيث قدم برنامجاً تنفيذياً للبرنامج الانتخابى للسيد رئيس الجمهورية، وأعطى التعليم أهمية خاصة فى هذا البرنامج.

ثالثاً: أوراق السياسات للحزب الوطنى الديمقراطى، حيث قدم الحزب فى مؤتمراته المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٢ مجموعة من الدراسات الاستراتيجية فى تطوير التعليم، وهى تعبر عن رؤية الحزب الوطنى لاستراتيجية تطوير التعليم فى مصر.

رابعاً: دراسات وبحوث المجالس القومية المتخصصة، وبحوث نقابة المعلمين، والمؤسسات البحثية المصرية.
خامساً: الخبرات والتجارب المتميزة والتقارير والخطط فى وزارة التربية والتعليم خلال الفتره السابقة.
سادساً: المبادرات العالمية فى مجال التعليم، واتفاقات مصر الدولية، وتقارير ودراسات المنظمات العالمية فى تطوير نظم التعليم.

لقد كان اهتمام القيادة بالتعليم فى مصر اهتماماً تاريخياً انعكس جلياً فى قدرة مصر ونجاحها بكل المعايير فى إقامة بنية تحتية لأكبر شبكة تعليمية فى المنطقة، حتى اقتربت معدلات القيد الإجمالى فى التعليم الأساسى فى مصر من المعدلات العالمية، الأمر الذى جعل مصر الآن مهيأة للانتقال إلى تحقيق الجودة للجميع، مع مواصلة الإتاحة لضمان الفرصة المتكافئة للجميع.

وئمة حدثان تاريخيان يشهدان بالتحول الحادث فى مصر نحو تحقيق نقلة نوعية فى جودة التعليم المصرى؛ أولهما، إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد التربوى. وقد تم ذلك بصدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦. وثانيهما، إقرار كادر خاص للمعلمين، وإنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين لرعايتهم وضمان تأكيد مهنية وظائف التعليم، وقيامها على أسس ومعايير مهنية موضوعية واضحة لأول مرة فى تاريخ مصر. وقد تم ذلك بالفعل، من خلال تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ٨١ من خلال القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧.

وانطلاقاً من ذلك كله، وفى إطار دعم القيادة السياسية وإنجازاتها فى التعليم، كان على وزارة التربية والتعليم أن تلتزم بمواصلة السعى لتحقيق إصلاح شامل للتعليم قبل الجامعى فى مصر، فى جميع المراحل وعلى جميع المستويات الإدارية. لذلك يشرفنى الآن أن أقدم "الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم فى مصر فى السنوات الخمسة ٢٠٠٧/٠٨ - ٢٠١١/١٢" التى تستلهم جانباً مهماً من برنامج الرئيس، وتسعى لتحقيق ما يتطلع إليه أبناء مصر فى الإصلاح الشامل لنظام التعليم. وقد استغرق بناء هذه الخطة قرابة عام ونصف العام، منذ أن أصدرت وزارة التربية والتعليم "الإطار العام للسياسات المستقبلية لتطوير التعليم فى مصر" فى مارس ٢٠٠٦، وإنشاء وحدة للسياسات والتخطيط الاستراتيجى داخل الوزارة، بالقرار الوزارى رقم ٩٧ بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٦.

خرجت الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر فى عمل متكامل يعبر عن كل ما سبق ذكره، من منطلقات، كما يعبر عن فلسفة تربوية جديدة تواكب مستحدثات العصر.. وذلك فى صورة برامج محددة.. وأهداف واضحة.. وأطر دقيقة من الزمان والمكان والتكلفة. ونأمل أن يكون تنفيذها بنجاح محققاً لنقلة نوعية فى التعليم المصرى تسهم بفاعلية فى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية عميقة تعكس تاريخ وقيم المجتمع المصرى وتطلعاته إلى مستقبل زاهر فى ظل منافسة عالمية تتسارع متغيراتها من حولنا فى جميع المجالات.

وقد حصلت الوزارة على كل دعم مادى ومعنوى من الحكومة والحزب الوطنى طوال عمليات بناء الخطة، حيث أقر مجلس الوزراء الخطة بشكل مبدئى فى جلسته بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠٠٧، كما عرضت الخطة على مجلس المحافظين فى ١٦ مايو ٢٠٠٧، ونوقشت فى لجنة التعليم بمجلس الشورى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧. وكان ذلك بمثابة حافز مشجع على بذل مزيد من الجهد فى هذا الاتجاه. وبالمثل فقد وجدت فرق إعداد هذه الخطة كل دعم ومساندة من الشركاء من الجمعيات الأهلية، ورجال الأعمال، وقيادات التعليم على كل المستويات.

وتقدر الوزارة المساهمة الفنية والدور المخلص لأبنائها من أعضاء وحدة السياسات والتخطيط الاستراتيجى، على ما بذلوه من جهد بكفاءة ومهنية عالية، وكذلك مجموعات العمل الوطنية سواء من خارج الوزارة، أو من العاملين بها على كل المستويات. لقد قدم هؤلاء جميعاً جهوداً وطنية مخلصه، ابتداءً من البحث وتحليل الدراسات والتقارير المحلية والعالمية، ومروراً بالجلسات التشاورية مع كل المعنيين؛ الأمر الذى أصبح فيه الجلسات التشاورية من السمات الأساسية فى منهجية العمل، وانتهاءً بعملية بناء البرامج والنماذج الإحصائية. وقد تجاوز عدد من شارك فى ذلك العمل مائتى عضو، ويقدر الجهد المبذول بما يزيد عن مائتين وثلاثين ألف ساعة عمل.

ونذكر بكل عرفان وتقدير المعهد الدولي للتخطيط التربوي التابع لليونسكو (IIEP - UNESCO) ببباريس، لما قدمه من دعم فنى، بواسطة فريق عالى الكفاءة ساهم باقتدار فى تنمية القدرات الفنية لفرق العمل الوطنية. وكذلك نقدر مساهمات الشركاء الدوليين، من منظمات الأمم المتحدة، ووكالات التنمية الدولية التابعة للدول الصديقة فى مصر، التى بذلت جهودا مخلصه ومتعاونة وداعمة للإرادة والجهود الوطنية المصرية.

إن الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعى فى مصر ٢٠٠٧/٢٠١١-١٢/٢٠١١، هى إطار فكري للعمل، وخريطة وطنية للتطوير، محددة فى محاور الزمان والمكان والتكلفة. ومن ثم فممن شأن هذه الخطة أن تجعل أى شراكة دولية أو شراكة مع القطاع الخاص أو القطاع التعاونى أو الجمعيات الأهلية شراكة فعالة ومحسوبة وشفافة. ويدعم ذلك بالطبع، وجود مؤشرات واضحة للتقويم والمتابعة والمساءلة، مع وضوح الأدوار والمسئوليات.

جاءت الخطة الاستراتيجية لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية، هى: (١) تحقيق جودة عالية فى التعليم، (٢) دعم كفاءة النظم، والتأصيل المؤسسى للمركزية والمشاركة المجتمعية، (٣) تحقيق عدالة الإتاحة، وتوفير الفرص التعليمية المتكافئة لجميع أبناء مصر. وفى إطار هذه الأهداف الثلاثة، أنجزت فرق العمل النموذج المصرى للتحليل والتوقع Egyptian ANPRO Model الذى ساعد فى حساب وتقدير كل مكونات إصلاح التعليم بما فى ذلك التكلفة والتمويل، كما تم بناء برامج الإصلاح الشامل وعددها إثنا عشر برنامجا تعبر عن أولويات الإصلاح، ولكل برنامج أهدافه العامة والإجرائية ومستهدفاته وأنشطته المحددة بالزمان والمكان والمسئولية عن التنفيذ والتكلفة المطلوبة.

وسوف يتم التنفيذ لامركزيا على أرض الواقع فى المحافظات والإدارات التعليمية والمدارس. ولذلك ستكون هذه الخطة الاستراتيجية القومية بمثابة الإطار العام للعمل الوطنى الذى تتم من خلاله كل جهود التنفيذ فى المحليات، وسيتم على الفور تقديم دعم فنى لمساعدة المحافظات لبناء خططها وتحديد أولوياتها بنفسها، فى إطار هذه الخطة الاستراتيجية لتحقيق الأهداف القومية. كما تم حساب تكلفة الخطة على أساس البرامج لتواكب نظم موازنة الأداء، تمهيدا للانتقال من ميزانية الأبواب إلى ميزانية البرامج.

وفى النهاية، فإن هذا الجهد العلمى المتمثل فى هذا العمل الضخم، بناء الخطة الاستراتيجية القومية للإصلاح الشامل للتعليم ٢٠٠٧/٢٠٠٨-١٢/٢٠١١، إنما تم من أجل إعداد أجيال جديدة تتمتع بقدرات وسمات شخصية متكاملة، قادرة على التفكير الناقد والإبداعي، وممارسة المنهج العلمى فى التفكير، وقادرة على الحوار وممارسة الديمقراطية والمواطنة المستنيرة، وقادرة على النجاح فى حياتها العملية والعلمية، والمساهمة فى بناء ثقافة جديدة تساعد على دخول مصر إلى عالم جديد؛ عالم مجتمع المعرفة، والمنافسة العالمية.

وما نبغى إلا الإصلاح...

وفقنا الله جميعا من أجل بناء مستقبل أفضل جديد لأبنائنا.

وزير التربية والتعليم

د. يسرى الجمل

